استقلال بلا سلام... تاريخ دولة أُديرت بالتمييز والحروب وصناعة الانقسام

26 يناير 2026

تُعدّ هذه الورقة البحثية، الموسومة بعنوان «استقلال بلا سلام: تاريخ دولة أُديرت بالتمييز والحروب وصناعة الانقسام»، وثيقةً رسمية أعدّتها **المنظمة الإفريقية الأوروبية للعمل الإنساني والتنمية.**

تتناول الورقة تحليلاً معمقًا للأزمات البنيوية التي شكّلت مسار الدولة السودانية منذ نشأتها، بدءًا من الإرث الاستعماري والتأسيس المختل للدولة الوطنية، مرورًا بالحروب الأهلية المتعاقبة وتراكم مظاهر التهميش في جنوب السودان وجبال النوبة ودارفور وشرق البلاد، وانتهاءً بحالة الانهيار الشامل الراهنة. وتعكس هذه الدراسة رؤية المنظمة والتزامها **بفهم الجذور التاريخية والسياسية للصراعات الإنسانية في السودان، وتقديم مقاربات تحليلية تستند إلى دروس التاريخ بوصفها مدخلاً ضرورياً لبناء سلام عادل ومستدام.**

المقدمة: الاستقلال الشكلي والدولة المتنازع عليها

في الأول من يناير من عام 1956، رُفعت الأعلام الوطنية معلنةً نهاية مرحلة الحكم الثنائي الإنجليزي-المصري للسودان. كان هذا الحدث لحظة فارقة في التاريخ الحديث للمنطقة، لكنه لم يؤسس، في الواقع العميق، لدولة وطنية جامعة. لم تكن الدولة السودانية الوليدة عند لحظة الاستقلال كيانًا متجانسًا أو متوافقًا عليه بين جميع مكوناتها، بل تشكّلت على قاعدة من التناقضات البنيوية العميقة التي ورثتها عن الحقبة الاستعمارية، ثم تفاقمت بفعل سياسات النخب الوطنية الحاكمة بعد الاستقلال. لقد عمل الاستعمار البريطاني، خلال فترة إدارته الطويلة، على ترسيخ الانقسامات بين شمال السودان وجنوبه عبر سياسة "السيادة المنفصلة"، فطور الشمال بينما ترك

الجنوب في حالة من العزلة والتخلف النسبي. وعندما حانت لحظة الانسحاب، سلم السلطة بشكل أحادي الجانب للنخب السياسية والشريعية في الخرطوم، دون إجراء تصفية حقيقية لتلك الإرث الاستعماري المعقد، ودون وضع ترتيبات دستورية وسياسية تضمن المشاركة العادلة لكافة الأقاليم والمجموعات الإثنية والثقافية في السلطة والثروة.

هكذا، وُلدت الدولة السودانية الحديثة وهي تعاني من اختلال أصيل في بنيتها. **احتكرت نخبة سياسية واقتصادية وثقافية ضيقة، تتشكل أساسًا من مركز الحكم في الخرطوم ومناطق النيل الأوسط، مقاليد القرار والثروات،** في حين تعاملت مع الأقاليم البعيدة (الجنوب، دارفور، كردفان، الشرق، ومناطق أخرى) باعتبارها مجرد أطراف تابعة ومصادر للثروة الخام، وليست شركاء متساوين في الوطن. تحول الاستقلال، في ظل هذه المعادلة، من حدث تأسيسي لمشروع وطني جامع إلى نقطة انطلاق لأزمات متراكمة ومتعاقبة، جعلت من السودان نموذجًا للدولة التي تعاني من حروب أهلية مستمرة طوال معظم تاريخها. إن جوهر الأزمة السودانية لم يكن في التنوع الثقافي والديني والإثني بحد ذاته، بل في رفض النخب الحاكمة لهذا التنوع والتعامل معه كتهديد لوحدة الدولة، بدلاً من اعتباره ثروة وطنية وإطارًا لبناء هوية جامعة قائمة على الاعتراف المتبادل والتعددية.

الفصل الأول: الجذور التاريخية للتهميش (ما قبل 1956)

إن بذور الصراع الذي عاشه السودان بعد الاستقلال لم تكن وليدة اللحظة، بل كانت متجذرة في تعقيدات الحقبة الاستعمارية وطريقة تشكل الوعي السياسي للنخب الوطنية. خلال هذه الفترة، بدأت تظهر أولى التعبيرات المنظمة عن مظالم الأقاليم، التي شكلت نبوءة مبكرة بمستقبل مضطرب.

حركة نهضة دارفور (1946-1956): النموذج الأولي للمطالب الإقليمية. يمكن اعتبار تأسيس حركة نهضة دارفور في العام 1946، كرد فعل مباشر على الإعدادات النهائية للاستقلال وما صاحبها من إهمال لمطالب الأقاليم. لم تكن حركة انفصالية أو مسلحة، بل كانت أول تعبير سياسي حديث منظم عن الهوية الدارفورية والمطالب الإقليمية، ذات طابع تنويري ركز على التعليم والوعي السياسي كأدوات للتغيير. تجلت مطالبها في ثلاثة محاور رئيسية: **أولاً، الإدماج السياسي العادل،**

والمتمثل في المطالبة بتمثيل مناسب وفعال لإقليم دارفور في الجمعية التشريعية والمؤسسات المركزية الناشئة، مع التركيز على مراكز صنع القرار وليس فقط التمثيل الكمي. ثانيًا، التنمية المتوازنة، وذلك عبر تخصيص موارد كافية للتعليم والصحة والبنية التحتية في الإقليم، لردم الهوة التنموية الكبيرة التي خلفها الإهمال الاستعماري. ثالثًا، الاعتراف بالهوية، من خلال احترام الخصوصيات الثقافية والاجتماعية واللغوية لسكان دارفور، والاعتراف بتاريخ دارفور ما قبل الدمج في السودان الحديث، وإنهاء النظرة الاستعلائية تجاه سكان الإقليم.

واجهت هذه المطالب العادلة تجاهلاً مزدوجًا وقاسيًا. فمن جهة، تعاملت الإدارة الاستعمارية البريطانية معها بتجاهل، كونها كانت منشغلة بإعداد ترتيبات الانسحاب **وتركيز اهتمامها على العلاقة مع مصر ومصير النظام السياسي في المركز**. ومن جهة أخرى، استقبلتها النخبة السياسية الوطنية الناشئة في الخرطوم بفتور وريبة. فقد نظرت تلك النخب، التي كانت تخوض معركة الاستقلال مع المستعمر، إلى مثل هذه المطالب على أنها "قضايا جهوية" تهدد "الوحدة الوطنية"، وتشتت الجهود عن "القضية الوطنية الكبرى" المتمثلة في جلاء المستعمر وبناء الدولة. تم تصنيف مطالب دارفور، بشكل متعمد، بأنها مسائل ثانوية يمكن تأجيلها لما بعد الاستقلال. **هذا الموقف لم يكن بريئًا؛ بل أرسل رسالة واضحة مفادها أن أولوية النخبة المركزية هي بناء دولة مركزية قوية تحت سيطرتها، وليس بناء دولة عادلة تقوم على التعاقد الطوعي بين جميع مكوناتها.**

القادة والبنية التنظيمية: قاد الحركة جيل من النخبة الدارفورية المتعلمة التي حاولت العمل من داخل النظام، وكان من أبرز قادتها أحمد إبراهيم دريج الذي مثل الجيل الثاني من القيادة الدارفورية في الستينيات والسبعينيات، حيث تطور مساره من العمل داخل النظام إلى المعارضة ثم المنفى، حاملاً راية المطالب الدارفورية بعد تراجع الحركة الأصلية. لم تكن الحركة تنظيماً هرمياً صارماً بل شبكة من الناشطين والمتعاطفين، جمعهم الانتماء الجغرافي والإحساس بالمظلومية المشتركة والرغبة في العمل السلمي للإصلاح.

الإرث التاريخي وأسباب التراجع: كانت حركة نهضة دارفور المحاولة السلمية الأولى والأكثر وضوحاً لمعالجة إشكالية دارفور داخل الدولة السودانية. لكن فشلها لم يكن فشلاً تنظيمياً فقط، بل كان دليلاً على طبيعة الدولة السودانية الوليدة ورفضها

الاعتراف بالتعدد الإقليمي. أدى تراجع الحركة لعوامل متعددة منها الطابع النخبوي وعدم توسيع القاعدة الشعبية، وانقلاب عبود 1958 وقمع الحريات السياسية، وتجاهل المركز المطلق لكل المطالب، واستيعاب انتقائي لبعض القيادات في النظام. هذا الفشل أثبت أن النظام المركزي غير قابل للإصلاح السلمي ومهد نفسياً وسياسياً للجيل التالي الذي اختار وسائل أكثر جذرية. لقد أرست الحركة الخطاب الأول للمظلومية الدارفورية المنظمة ومهدت لظهور جبهة نهضة دارفور في السبعينيات ثم الحركات المسلحة بعد 2003. المطالب التي رفعتها الحركة في الأربعينيات هي نفسها التي فجرت دارفور في 2003، مؤكدة أن تجاهل المطالب السلمية العادلة يؤدي حتماً إلى تصعيد المطالب وأساليبها.

مؤتمر جوبا 1947: كشف الهوة بين الشمال والجنوب. عُقد مؤتمر جوبا في يونيو 1947 بناءً على توصية من الإدارة البريطانية، بهدف مناقشة مستقبل جنوب السودان ضمن إطار الدولة السودانية القادمة. كان المؤتمر محطة كاشفة للهوة السياسية والفكرية العميقة بين النخب الشمالية والجنوبية. قدم ممثلو الجنوب، في هذا المؤتمر، رؤية واضحة لمستقبلهم تقوم على الحذر من الهيمنة الشمالية والمطالبة بضمانات دستورية وسياسية. عبروا عن رغبتهم في نظام فيدرالي يمنح الجنوب حكماً ذاتياً واسع الصلاحيات داخل اتحاد سوداني، أو على الأقل فترة انتقالية طويلة لإعداد الجنوبيين للمشاركة في الحكم قبل منح السودان استقلاله الكامل. كان منطقهم يقوم على الخوف من أن يؤدي الاندماج الفوري والمطلق مع الشمال إلى طمس هويتهم الثقافية والدينية (المسيحية والديانات المحلية) وإلى استغلال مواردهم.

في المقابل، تمسكت النخب الشمالية، ممثلة في الأحزاب الكبرى مثل الأمة والاتحادي، بفكرة الدولة المركزية الموحدة. رفضت أي حديث عن فيدرالية أو حكم ذاتي، واعتبرت ذلك مقدمة للانفصال وتمزيق الوطن. أكدت على وحدة السودان "من حلفا إلى كاكا"، وقدمت وعودًا غامضة بالمساواة والعدالة في إطار الدولة المركزية. لم يستطع المؤتمر تحقيق أي تسوية حقيقية. فشل في إقناع الجنوبيين بالاندماج دون ضمانات، وفشل في إقناع الشماليين بمنح أي شكل من أشكال الاستقلال الذاتي. كان أهم نتيجة للمؤتمر هي **إدراك الجنوبيين أن مطالبهم لن تجد آذانًا صاغية في الخرطوم بعد الاستقلال**. لقد غادر ممثلو الجنوب جوبا وهم يحملون شعورًا عميقًا بالإحباط والخوف من المستقبل، وهو ما غذى المشاعر الانفصالية ووفر التربة الخصبة للتمرد الذي سيندلع بعد سنوات قليلة. كان مؤتمر جوبا لحظة مفصلية

أضاعت فيها النخبة الشمالية فرصة تاريخية لبناء سودان متعدد على أساس الاتفاق والتراضي، واختارت بدلاً من ذلك فرض نموذج الدولة الأحادية.

الفصل الثاني: حرب 1955 - الشرارة الأولى (1955-1972)

لم يكد السودان يستعد لرفع علم الاستقلال حتى انفجرت أولى حروبه الأهلية، مؤكدة أن الأزمة البنيوية كانت أعمق من أن تحلها الاحتفالات الرسمية. كانت حرب عام 1955 الشرارة الأولى التي أضاءت الطريق الطويل نحو العنف المزمن.

الخلفية المباشرة لاندلاع الحرب في أغسطس 1955. **اندلعت التمردات العسكرية الأولى في مدن توريت وميريدى وبعض معسكرات الجنوب في 18 أغسطس 1955**، أي قبل الاستقلال بأشهر فقط. لم تكن هذه الأحداث عفوية، بل جاءت نتيجة تراكم سريع للاستياء والغضب بسبب سياسات النخبة الحاكمة في الفترة التي سبقت الاستقلال. كان من أبرز الأسباب المباشرة شعور الضباط والجنود الجنوبيين في قوة دفاع السودان (الجيش) بأنهم يواجهون سياسة إقصاء ممنهجة. فقد تمت ترقية نظرائهم الشماليين على حسابهم، وسيطر الضباط الشماليون على المناصب القيادية. كما انتشرت شائعات، لها أساس من الصحة، عن نية الحكومة المستقبلية استبدال الجنود الجنوبيين بآخرين شماليين. إلى جانب ذلك، بدأت تظهر بوادر سياسات التمييز الثقافي، حيث تم فرض اللغة العربية كلغة رسمية وحيدة في الإدارة والتعليم، رغم أن غالبية الجنوبيين لا يتكلمونها. كما بدأ الحديث عن هوية الدولة الإسلامية يثير مخاوف المسيحيين وأتباع الديانات المحلية في الجنوب. جاءت هذه الإجراءات في وقت كانت فيه سياسات تهجير واستيطان، شجعتها الحكومة الضعيفة آنذاك، تغير التركيبة الديموغرافية لبعض المناطق الجنوبية، مما زاد من شعور السكان الأصليين بالتهديد على وجودهم وهويتهم.

سياسات الحكومة المركزية في السنوات الأولى (1956-1958): تعميق الأزمة بدلاً من معالجتها. مع إعلان الاستقلال في يناير 1956 وتولي الحكومات الوطنية الأولى برئاسة إسماعيل الأزهري (الحزب الوطني الاتحادي) ثم محمد أحمد المحجوب (حزب الأمة)، كان الأمل معقودًا على معالجة أسباب التمرد الجنوبي. لكن ما حدث كان العكس تمامًا. واصلت الحكومات المدنية الأولى سياسات زادت من تأجيج الصراع. تم تشديد سياسة "التعريب"، **حيث أصبحت اللغة العربية لغة التعليم**

الرسمية في الجنوب رغم معارضة الأهالي والمدارس التبشيرية. كما تحول الإسلام، بشكل غير رسمي ولكنه واضح، إلى أيديولوجيا دولة، حيث تم ربط الهوية الوطنية بالانتماء العربي الإسلامي، مما شعر معه غير المسلمين بأنهم مواطنون من الدرجة الثانية. على الصعيد الاقتصادي، استمر تركيز التنمية والاستثمارات في مناطق الشمال، بينما عانى الجنوب من إهمال صارخ في مجال الطرق، المدارس، المستشفيات، والمشاريع الاقتصادية. لقد تعاملت النخب الحاكمة مع الجنوب ليس كشريك متساوي يعاني من مظالم تاريخية تحتاج للإصلاح، بل كإقليم مضطرب يجب فرض السيطرة عليه. كان هذا النهج بمثابة تأكيد عملي لمخاوف الجنوبيين التي عبروا عنها في مؤتمر جوبا.

الحكم العسكري الأول (1958-1964): تعميق المركزية واعتماد القوة. جاء انقلاب الفريق إبراهيم عبود في نوفمبر 1958 ليزيد الطين بلة. لم يكن الانقلاب مجرد تغيير في نظام الحكم، بل كان تحولًا نوعيًا في طريقة تعامل المركز مع الأقاليم المتمردة. قام نظام عبود بحل الأحزاب السياسية وتعطيل الحياة الديمقراطية، بما في ذلك الأحزاب الجنوبية الناشئة التي كانت قناة للتعبير السلمي عن المطالب. وفي الوقت نفسه، قام بتصعيد الحملات العسكرية في الجنوب تحت شعار "حل المشكلة الجنوبية عسكريًا". تحولت الحرب من تمردات متفرقة إلى صراع منهجي، حيث استخدم الجيش، الذي كان تحت قيادة ضباط شماليين بشكل كامل تقريبًا، تكتيكات قاسية ضد المدنيين المشتبه في تعاطفهم مع المتمردين. على الصعيد الاقتصادي، **كرس النظام التهميش من خلال تخصيص أكثر من 80% من ميزانية الدولة للتنمية في شمال السودان، بينما خصص للجنوب، رغم اتساعه، نسبة ضئيلة.** كما حاول النظام فرض "أسلمة" منظمة عبر بناء المساجد وإرسال الدعاة، مما اعتبره الجنوبيون محاولة للقضاء على ثقافتهم. لقد حول حكم عبود الأزمة السياسية في الجنوب إلى حرب أهلية شاملة، وأرسى سابقة خطيرة لاستخدام الجيش كأداة لقمع المطالب السياسية الإقليمية بدلاً من كونه مؤسسة وطنية تحمي جميع المواطنين. أدى فشل النظام في تحقيق انتصار عسكري حاسم، وتصاعد التكاليف البشرية والاقتصادية للحرب، إلى توسيع قاعدة المعارضة ضده، مما ساهم في النهاية في اندلاع ثورة أكتوبر 1964 التي أطاحت به.

الفصل الثالث: اتفاقية أديس أبابا وهشاشة السلام (1972-1983)

أطاحت ثورة أكتوبر 1964 بنظام عبود وأعادت الحياة السياسية المدنية، لتعطي فرصة جديدة لمعالجة أزمة الجنوب. لكن هذه الفرصة، رغم أنها أنتجت أهم اتفاق سلام في تاريخ السودان حتى ذلك الحين، كانت هشة ومؤقتة، لأنها لم تعالج الجذور الحقيقية للأزمة.

ثورة أكتوبر 1964 وفشل الأحزاب التقليدية في معالجة الجذور. نجحت ثورة أكتوبر في إسقاط الديكتاتورية العسكرية وإعادة الحياة الحزبية والبرلمانية. شكلت حكومة انتقالية ووعدت بحل "مشكلة الجنوب". عقدت ندوات وحوارات، وأبرزها "مؤتمر المائدة المستديرة" عام 1965. لكن هذه المحاولات المدنية كشفت عن محدودية رؤية النخب الحزبية التقليدية. فقد استمرت هذه النخب في رؤية قضية الجنوب من منظور مركزي ضيق. رفضت الأحزاب الكبرى (الأمة والاتحادي) فكرة الفيدرالية التي طالب بها ممثلو الجنوب، واقترحت بدلاً من ذلك منح "حكم محلي" محدود الصلاحيات. كما ظل الدستور المؤقت مركزيًا، ولم يجر أي إصلاح دستوري جوهري يضمن حقوق الأقاليم. استمرت السلطة الحقيقية محتكرة في أيدي النخب التقليدية في الخرطوم، ولم يُفتح المجال لمشاركة حقيقية وتمثيل عادل للجنوب في مؤسسات الحكم المركزي. لقد تعاملت الفترة الديمقراطية الثانية (1965-1969) مع الجنوب كـ"مشكلة أمنية وسياسية" يجب حلها، وليس كشريك متساوي له حقوق تاريخية ودستورية. أدى فشل هذه الفترة في تحقيق تسوية مرضية، واستمرار الحرب منخفضة الحدة، إلى إحباط الشباب الجنوبي وإضعاف فصائل الجنوب المعتدلة، مما مهد الطريق لصعود التيارات الراديكالية لاحقًا، وساهم في خلق المناخ المناسب لانقلاب مايو 1969 الذي قاده جعفر النميري.

اتفاقية أديس أبابا 1972: السلام الهش. بعد وصول النميري للسلطة عبر انقلاب عسكري، وبتوسط من الإمبراطور الإثيوبي هايلي سيلاسي، تم توقيع اتفاقية أديس أبابا للسلام بين الحكومة السودانية وحركة "أنيانيا" الجنوبية بقيادة جوزيف لاغو في مارس 1972. كانت الاتفاقية علامة فارقة، إذ أنهت 17 عامًا من الحرب ومنحت الجنوب حكمًا ذاتيًا إقليميًا هو الأول من نوعه. نصت الاتفاقية على إنشاء "الحكم الذاتي الإقليمي لجنوب السودان" لمدة عشر سنوات قابلة للتجديد، مع جمعية تشريعية إقليمية وحكومة تنفيذية. كما نصت على دمج مقاتلي "أنيانيا" في الجيش السوداني والوظائف العامة، ومنحت حقوقًا ثقافية محدودة، مثل استخدام اللغات المحلية في التعليم الابتدائي.

لكن السلام الذي أتت به أديس أبابا كان هشًا من البداية بسبب عيوب بنيوية جوهرية. أولاً، كانت التبعية المالية شبه كاملة، حيث ظل التمويل الرئيسي للإقليم يأتي من الخرطوم، مما جعل الحكومة الإقليمية رهينة لإرادة المركز. ثانيًا، كانت الصلاحيات محدودة، خاصة في مجالات الدفاع والشؤون الخارجية والاقتصاد الكلي، حيث احتفظت الحكومة المركزية بزمام الأمور. ثالثًا، والأهم، كان غياب الضمانات الدستورية الدائمة. لم تدمج اتفاقية السلام بشكل قوي في الدستور الدائم للبلاد (دستور 1973)، بل ظلت كاتفاق سياسي قابل للإلغاء بقرار من المركز. لقد تعاملت النخبة الحاكمة في الخرطوم، بمن فيهم النميري، مع الاتفاقية ليس كاعتراف بحق تقرير المصير أو كتسوية تاريخية، بل **كاستراحة لالتقاط الأنفاس وإعادة ترتيب الأوراق.** كان هناك شعور دائم لدى الشماليين بأنهم "منحوا" الجنوبيين شيئًا يمكن سحبه إذا ما أساءوا استخدامه.

تقويض الاتفاقية وتفجير الحرب الثانية (1978-1983). بدأ تقويض اتفاقية أديس أبابا فعليًا في أواخر السبعينيات، وتسارع في مطلع الثمانينيات، مدفوعًا بعوامل متعددة. اقتصادياً، أدى اكتشاف النفط بكميات تجارية في مناطق جنوبية، خاصة في منطقة بنتيو، إلى تغيير المعادلة. بدأت الخرطوم في التخطيط لخط أنابيب ينقل النفط إلى الشمال دون أي ترتيبات واضحة لتقاسم العائدات مع حكومة الجنوب، مما أثار غضب الجنوبيين الذين رأوا في ذلك سرقة لثروتهم. سياسيًا، شعر النميري بضعف موقفه الداخلي وبدأ يلجأ إلى الإسلاميين للحصول على الشرعية، مما أدى إلى **إصدار "قوانين سبتمبر" الإسلامية في 1983، والتي فرضت الشريعة على كل السودان، بما في ذلك الجنوب غير المسلم،** مما نقض أحد أهم مبادئ اتفاقية أديس أبابا الذي يفصل بين الدين والدولة في الجنوب. إداريًا، قام النظام في 1983 بقرار أحادي بتقسيم الجنوب إلى ثلاث ولايات منفصلة (بحر الغزال، الاستوائية، أعالي النيل)، مما يعني عمليًا إلغاء الكيان الإقليمي الموحد الذي أنشأته الاتفاقية. كانت هذه الإجراءات مجتمعة بمثابة نكوص كامل عن روح الاتفاقية وموادها. لم يعد الصبر ممكناً، وفي العام ذاته 1983، اندلعت الحرب الأهلية الثانية، ولكن هذه المرة بقيادة حركة جديدة وأكثر تنظيماً وأوسع أفقاً: الحركة الشعبية لتحرير السودان وجيشها (SPLM/A) بقيادة الكولونيل جون قرنق. لم تكن هذه المرة حربًا انفصالية تقتصر على الجنوب فحسب، بل كانت حربًا من أجل "السودان الجديد" بأكمله.

الفصل الرابع: الحرب الأهلية الثانية وتوسع رقعة الصراع (1983-2005)

إذا كانت الحرب الأولى (1955-1972) قد دارت أساسًا حول الجنوب، فإن الحرب الثانية، التي استمرت 22 عامًا، شهدت تحولاً نوعيًا في طبيعة الصراع واتساعًا في رقعته الجغرافية وأبعاده الأيديولوجية.

تأسيس الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM/A) وأيديولوجية "السودان الجديد". كان تأسيس الحركة الشعبية لتحرير السودان وجيش التحرير الشعبي السوداني في عام 1983، بقيادة جون قرنق، نقطة تحول جذرية. لم تعد القضية مجرد "مشكلة جنوبية"، بل تحولت إلى مشروع وطني بديل. **تبنّت الحركة أيديولوجية "السودان الجديد"، التي نادت بدولة علمانية ديمقراطية تعترف بالتعدد الثقافي والديني والإثني، وتقوم على التقاسم العادل للسلطة والثروة بين جميع أقاليم السودان.** لم يكن هدفها انفصال الجنوب في البداية، بل إعادة هيكلة الدولة المركزية ككل. قدمت هذه الرؤية بديلاً جذابًا ليس فقط للجنوبيين المهمشين، بل أيضًا لمجموعات أخرى في الأقاليم التي تعاني من التهميش، مثل جبال النوبة والنيل الأزرق، بل وحتى لنشطاء من الشمال الذين عارضوا سياسات النظام الإسلامي.

توسع الحرب إلى جبال النوبة والنيل الأزرق. أحد أهم مظاهر هذا التحول كان **انتقال الحرب إلى مناطق خارج الجنوب التقليدي، وتحديدًا إلى ولايات جنوب كردفان (جبال النوبة) والنيل الأزرق.** انضم أبناء هذه المناطق بقوة إلى الحركة الشعبية، ليس لأنهم جنوبيون، بل لأنهم يتقاسمون مع الجنوب نفس المظالم الأساسية: التهميش السياسي والاقتصادي، التمييز العنصري الذي ينظر إليهم على أنهم "أقل شأناً" بسبب أصولهم الإفريقية، وسياسات الإنكار لهويتهم الثقافية واللغوية. تحول قادة مثل الراحل يوسف كوة مكي (من النوبة) والعقيد عبد العزيز الحلو (من جبال النوبة) والعقيد مالك عقار (من النيل الأزرق) إلى قيادات بارزة في الحركة. وهكذا، تحول الصراع من حرب بين الشمال والجنوب إلى حرب بين المركز المهيمن (المتمثل في نظام الخرطوم) والأطراف المهمشة على امتداد البلاد. كانت هذه التوسعة الجغرافية تعبيرًا عمليًا عن فشل نموذج الدولة المركزية في احتواء تنوع السودان.

استراتيجيات الحرب الجديدة: تسليح المليشيات وتحويل الصراع. واجه النظام في الخرطوم، خاصة بعد استيلاء الجبهة الإسلامية القومية بقيادة حسن الترابي على

السلطة عبر انقلاب عام 1989، هذا التوسع في التمرد باستراتيجيات أكثر خطورة وتأثيرًا على المدى الطويل. **بدلاً من الاعتماد فقط على الجيش النظامي، لجأت الدولة إلى سياسة تسليح وتدريب وتوظيف مليشيات قبلية وإثنية لمحاربة التمرد.** كان أشهر أمثلة ذلك مبكرًا "قوات الدفاع الشعبي" التي جندت شبابًا من الشمال، ولكن لاحقًا وفي إقليم دارفور تحديدًا، تطور هذا النهج ليخلق كيانًا شبه مستقل هو "الجنجويد ". لم تكن هذه المليشيات مجرد أدوات حرب، بل كانت جزءًا من استراتيجية لتغيير ديموغرافية مناطق الصراع و"تطهيرها" عرقيًا من السكان المشتبه في ولائهم للتمرد. بالإضافة إلى الحرب العسكرية، **استخدم النظام "الحرب الاقتصادية" كأداة، من خلال حصار المناطق المتمردة ومنع وصول الغذاء والإغاثة الإنسانية إليها، مما أدى إلى مجاعات متكررة، أشهرها مجاعة 1988 في جنوب كردفان. كما لجأ إلى سياسة "الأرض المحروقة"، وتدمير القرى وتشريد سكانها. لقد حوّل النظام الصراع السياسي إلى حرب وجودية استخدمت فيها كل الأدوات لسحق الخصم**، مما خلف ندوبًا عميقة في النسيج الاجتماعي السوداني وزاد من تعقيد إمكانية المصالحة المستقبلية. كانت هذه الاستراتيجيات، خاصة سياسة تسليح المليشيات، بمثابة قنبلة موقوتة ستنفجر لاحقًا في وجه الدولة نفسها، كما هو الحال في دارفور ابتداء من 2003، وفي الحرب الحالية التي تشنها قوات الدعم السريع (الذراع الأقوى للجنجاويد سابقًا) ضد الجيش النظامي.

نماذج مبكرة للتمرد في دارفور: تجربة داوود بولاد (1991–1992)، تُمثّل حركة داوود يحيى بولاد لحظة تأسيسية في تاريخ العنف السياسي بدارفور، ليس بوصفها تمردًا عسكريًا فحسب، بل كنقطة انكشاف مبكرة لطبيعة الدولة السودانية ما بعد 1989 وحدود مشروعها الأيديولوجي. بولاد، أحد كوادر الحركة الإسلامية ومؤسسيها، انتقل من قلب السلطة إلى معارضتها بعد أن أدرك أن خطاب "الإسلام السياسي" لم يُلغِ البنية العرقية للهيمنة، بل أعاد إنتاجها، وهو ما لخّصه في عبارته الدالة: **«الدم أكثر كثافة من الدين داخل الحركة الإسلامية »**.

انضمام بولاد إلى الحركة الشعبية عام 1990 عكس رهانًا على تصدير نموذج التمرد الجنوبي إلى دارفور، بوصفه اختصارًا لمسار التهميش التاريخي. إلا أن دخول قوة مختلطة إثنيًا إلى الإقليم في نوفمبر 1991 كشف عن فجوة عميقة بين منطق التحالفات العسكرية فوق-الإقليمية والواقع الاجتماعي المحلي، حيث افتقدت الحركة للشرعية المجتمعية، واصطدمت بحساسيات الهوية، وضعف الإسناد اللوجستي،

وتغير البيئة الإقليمية بسقوط النظام الإثيوبي، إضافة إلى مقاومة البُنى السياسية التقليدية في دارفور.

قمع الحركة واعتقال بولاد ثم إعدامه عام 1992 مثّل إعلانًا مبكرًا لاستراتيجية الدولة في مواجهة الأطراف: العنف المفرط، وتوظيف المليشيات القبلية، وتفكيك أي محاولة لبناء معارضة مسلحة عابرة للقبيلة. وبذلك شكّلت تجربة بولاد درسًا مركزيًا مفاده أن التمرد في دارفور لا يمكن أن ينجح كنموذج مستعار أو نخبوياً، بل يتطلب تجذّرًا اجتماعيًا عميقًا. ورغم فشلها العسكري، فإن الحركة أدّت وظيفة تاريخية مهمّة، إذ مهّدت ذهنيًا وسياسيًا لانتقال دارفور لاحقًا من الصمت القسري إلى التمرد الواسع، مؤكدة أن التهميش البنيوي، حين يُقابل بالإقصاء والعنف، لا يُنتج الاستقرار بل يؤجّل الانفجار فقط.

الفصل الخامس: أزمة دارفور - النموذج المتطرف للتهميش (2003-الآن)

إذا كانت حروب الجنوب وجنوب كردفان قد كشفت عن نمط من التهميش، فإن أزمة دارفور مثلت النموذج الأكثر فجاجة ووحشية لهذا النمط، حيث تحول التهميش إلى إبادة جماعية بمباركة الدولة.

الجذور التاريخية العميقة لأزمة دارفور. لا يمكن فهم انفجار دارفور عام 2003 بمعزل عن تراكم عقود، بل قرون، من السياسات الإقصائية. منذ الحقبة الاستعمارية، عانى الإقليم من التهميش الاقتصادي والتنموي. **فبعد الاستقلال، حصل دارفور على أقل من 5% من إجمالي الاستثمارات العامة رغم مساحته الشاسعة وثرواته** المحتملة. أدى هذا إلى غياب تام للبنية التحتية من طرق ومدارس ومستشفيات. وفي الوقت نفسه، **قامت الحكومات المركزية المتعاقبة بتفكيك منظومة الإدارة الأهلية التقليدية (النظار والسلاطين) التي كانت تحكم النزاعات المحلية حول الأرض والمراعي، دون أن تحل محلها نظامًا عدليًا وإداريًا حديثًا وفعالًا**. وفي الثمانينيات والتسعينيات، تفاقمت الأزمة بسبب التصحر والجفاف المتكرر، مما دفع قبائل رعوية، أساسًا من المجموعات التي تُعرِّف نفسها بـ"العرب"، إلى التحرك جنوبًا نحو مناطق الزراعة التقليدية للقبائل المستقرّة، مما أدى إلى نزاعات محلية حول الموارد. بدلاً من أن تتدخل الدولة كوسيط نزيه لتنظيم استخدام الأرض وحل النزاعات، كانت غائبة تمامًا أو متحيزة. وفي كثير من الأحيان، **استخدم النظام في الخرطوم هذه النزاعات**

المحلية لصالحه، من خلال توظيف بعض القبائل في مليشيات لقمع المعارضة في الجنوب وغيرها، مما منحها سلاحًا ومكانة على حساب جيرانها.

تطور ظاهرة المراحيل: من أداة حكومية إلى كيان مستقل. لم تكن ظاهرة المليشيات المسلحة (المراحيل ثم الجنجويد) وليدة 2003، بل كانت نتيجة لسياسة حكومية منهجية بدأت بشكل واضح في مواجهة تمرد بولاد عام 1991. حينها، **استعان النظام بالمليشيات المحمولة على الخيول من قبيلة البني هلبة العربية، كجزء من استراتيجية أوسع لتسليح القبائل الموالية. مع اندلاع التمرد الواسع في 2003، طورت الدولة هذه الاستراتيجية بشكل منهجي،** حيث:

· قامت بتسليح وتدريب وتمويل مليشيات من قبائل البقارة و الأبالة العربية بشكل مكثف.
· خلقت كياناً شبه مستقل يمكن للحكومة استخدامه لتنفيذ عمليات عنف منهجية ثم التنصل من المسؤولية.
· وظفت التقسيمات العرقية لتحويل الصراع على الموارد الشحيحة إلى حرب عرقية (عرب مقابل أفارقة).

اندلاع الحرب عام 2003: عندما يئس الناس من الدولة. تشكلت حركتا تحرير السودان (بقيادات مثل عبد الواحد محمد نور) والعدل والمساواة (بقيادة خليل إبراهيم) كرد فعل مباشر على تجاهل الدولة لمطالب دارفور. كانت مطالب هذه الحركات سياسية بالدرجة الأولى: وقف التهميش، ومشاركة عادلة في السلطة والثروة على المستوى المركزي، وتنمية الإقليم. حاولت الحركات التفاوض مع الحكومة، لكن النظام بقيادة البشير والترابي استهان بها ورفض التفاوض الجدي، معتقدًا أنه يمكن سحقها بسرعة كما فعل مع تمردات سابقة. لكن الرد كان مختلفًا هذه المرة.

رد الدولة: العسكرة والمليشيات والجرائم ضد الإنسانية. وبدلاً من الانخراط في حل سياسي، **اختارت الدولة في الخرطوم، عبر أذرعها الأمنية والعسكرية، خيار التصعيد العسكري الشامل باستخدام إستراتيجية "الأرض المحروقة"**. لكن الجيش النظامي كان منشغلاً في الجنوب، فتم تفويض المهمة بشكل كبير إلى المليشيات المعروفة محليًا باسم "الجنجويد"، والتي تم تسليحها وتدريبها وتمويلها بشكل كامل من قبل الدولة. قامت هذه المليشيات، **بالتعاون مع القوات الجوية السودانية التي قصفت**

القرى من السماء، بحملة منهجية من العنف. لم تكن العمليات تستهدف المتمردين فحسب، بل كانت تستهدف أساسًا المجتمعات التي ينتمون إليها إثنيًا. شملت الانتهاكات القتل العشوائي، والاغتصاب الممنهج كسلاح حرب، وحرق القرى وتدمير المحاصيل وموارد المياه، ونهب الماشية. كان الهدف واضحًا: جعل الحياة مستحيلة في تلك المناطق لإجبار السكان على الفرار. أدى ذلك إلى نزوح جماعي داخل دارفور وإلى تشاد المجاورة، حيث عاش الناس في مخيمات مروعة. حاول النظام إنكار حجم الكارثة، ومنع وصول المنظمات الإنسانية والدولية لفترات طويلة، ورفض تسمية ما يحدث بأنه "إبادة جماعية" أو حتى "جرائم حرب"، رغم أن المحكمة الجنائية الدولية أصدرت لاحقًا **مذكرة توقيف بحق الرئيس عمر البشير بتهمة الإبادة الجماعية**. لقد حوّلت سياسات الدولة دارفور من إقليم يعاني من التهميش إلى ساحة لمأساة إنسانية كبرى في القرن الحادي والعشرين، **وكشفت عن الوجه الأكثر قتامة للدولة المركزية السودانية عندما تشعر بأن هيمنتها مهددة.**

الفصل السادس: أزمة الشرق - التهميش الاقتصادي (1990-الآن)

بينما كانت الحروب تدور في الغرب والجنوب، كان شرق السودان يعاني من شكل آخر من أشكال التهميش، ربما أقل عنفًا في التعبير العسكري ولكنه عميق في آثاره الاقتصادية والاجتماعية، مما ولّد حراكًا سياسيًا متصاعدًا.

مظاهر التهميش الاقتصادي البنيوي. يمتلك إقليم شرق السودان أهم منفذ بحري للبلاد وهو ميناء بورتسودان، والذي يدخل عبره حوالي 70% من واردات وصادرات السودان، ويوفر الجزء الأكبر من عائدات النقد الأجنبي. بالإضافة إلى ذلك، يحتوي الإقليم على ثروات معدنية (الذهب) وزراعية وحيوانية كبيرة، ويضم مشاريع قومية كبرى مثل سد مروي (الذي يقع في الشمال ولكن تأثيره يمتد للشرق) وخطوط الأنابيب. ومع ذلك، فإن سكان الإقليم، من قبائل البجة وغيرها، لم يستفيدوا بشكل عادل من هذه الثروات. ظلت مناطقهم تعاني من نقص حاد في الخدمات الأساسية: التعليم، الصحة، المياه النظيفة، والطرق. تسبب سد مروي، على سبيل المثال، في إغراق قرى كاملة وتشريد سكانها دون تعويض عادل أو إعادة توطين مناسبة. وفي مشاريع التعدين، تم استبعاد أبناء الإقليم من الوظائف الفنية والإدارية العليا، والتي ذهبت لأشخاص من المركز أو العاصمة. باختصار، **تمت معاملة الشرق كمصدر لاستخراج الثروة لتمويل المركز، دون أن يرى أهله عائدًا حقيقيًا على تنميتهم.**

الحراك السياسي في الشرق: من المطالبات السلمية إلى التنظيم المسلح. أدى تراكم هذه المظالم إلى بروز حراك سياسي منظم. تشكلت "جبهة الشرق" في منتصف التسعينيات كإطار يجمع فصائل قبلية وسياسية للمطالبة بحقوق الإقليم. نظمت الجبهة احتجاجات ومؤتمرات، ورفعت مطالب واضحة تتعلق بالحصة العادلة من عائدات الميناء، والاستثمار في التنمية، والتمثيل السياسي. واجهت هذه المطالب في البداية التجاهل، ثم القمع. وفي عام 2006، وبعد ضغوط دولية، وقعت الحكومة "اتفاقية السلام في الشرق" مع بعض فصائل الجبهة. لكن كمعظم الاتفاقيات السودانية، كان تنفيذها جزئيًا وبطيئًا، حيث نفذت الحكومة الجانب الأمني (نزع سلاح بعض الفصائل) بينما تأخرت أو تلاشت الوعود التنموية والسياسية. أدى ذلك إلى استمرار حالة السخط، وتجدد الاحتجاجات الشعبية بشكل دوري، مثل الاحتجاجات الكبيرة ضد شح الوقود وغلاء المعيشة في بورتسودان وغيرها. لقد ظلت **أزمة الشرق مثالاً صارخًا على كيف أن التهميش الاقتصادي، حتى في ظل غياب حرب مسلحة واسعة النطاق، يخلق حالة دائمة من عدم الاستقرار والاحتقان، ويكشف عن عجز الدولة عن تحقيق العدالة في توزيع الثروة، وهو أحد أهم أسباب شرعيتها.**

الفصل السابع: اتفاقية السلام الشامل وفشل بناء الدولة (2005-2011)

بعد أكثر من عقدين من الحرب الأهلية الثانية، وتحت ضغط دولي وإقليمي هائل، وبتوسط أساسي من منظمة الإيقاد والولايات المتحدة، تم التوقيع على اتفاقية السلام الشامل (CPA) في يناير 2005 بين حكومة السودان بقيادة عمر البشير والحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة جون قرنق. كانت هذه الاتفاقية أعقد وأشمل اتفاق سلام في تاريخ السودان، لكنها، وكسابقاتها، عانت من إخفاقات تنفيذ كارثية أدت إلى انفصال الجنوب بدلاً من بناء "السودان الجديد".

بنود الاتفاقية الرئيسية وهشاشتها الهيكلية. أقامت الاتفاقية هيكلاً معقدًا للحكم على مدى ست سنوات انتقالية، تنتهي باستفتاء لتقرير المصير في الجنوب. تقاسمت السلطة بين المؤتمر الوطني (حزب البشير) بنسبة 52% والحركة الشعبية بنسبة 28%، مع نسب للأحزاب الشمالية الأخرى. على مستوى الثروة، نصت على تقاسم عائدات النفط من حقول الجنوب بنسبة 50% لكل طرف. كما نصت على إجراءات أمنية تشمل تكامل قوات الجانبين في قوات مشتركة، ووجود جيشين منفصلين خلال الفترة

الانتقالية. لكن الاتفاقية كانت هشة منذ البداية لعدة أسباب: أولاً، كانت ثمرة مفاوضات بين طرفين مسلحين (النظام والحركة الشعبية)، فيما تم استبعاد أو تهميش قوى سياسية واجتماعية أخرى، خاصة أحزاب المعارضة الشمالية والمجتمع المدني والحركات المسلحة في دارفور. ثانيًا، كانت تفاصيلها معقدة ومترابطة لدرجة أن تعطّل جزء واحد منها يهدد البناء كله. ثالثًا، والأهم، أنها لم تتعامل مع جذور أزمة الدولة المركزية بشكل شامل، بل **ركزت على ترتيبات بين الشريكين الرئيسيين في الحكم، مع إغفال شبه كامل للأقاليم الأخرى التي تعاني من نفس المظالم (دارفور، الشرق، النيل الأزرق، جنوب كردفان)**.

إخفاقات التنفيذ التي قتلت روح الاتفاقية. واجه تنفيذ الاتفاقية عقبات كبرى منذ الشهور الأولى. تأخر إصدار القوانين المنظمة للاتفاقية، مثل قانون النفط وقانون القوات المسلحة، لسنوات بسبب المماطلة والتلكؤ من جانب المؤتمر الوطني الحاكم. تفاقمت الخلافات حول المناطق المتنازع عليها، وخاصة منطقة أبيي الغنية بالنفط، حيث فشل الطرفان في تنفيذ استفتاء لتحديد مصيرها كما نصت الاتفاقية. كما **أن الحكومة المركزية لم تلتزم بتمويل مشاريع إعادة الإعمار والتنمية في الجنوب بشكل كامل، مما عمق الإحباط لدى الجنوبيين**. وفي الوقت نفسه، استمرار العنف في دارفور بشكل منفصل، وكأن اتفاقية السلام الشامل لا تعنيها، مما أكد شكوك كثيرين في **أن السلام مع الجنوب كان صفقة سياسية للنخب وليس مشروعًا وطنيًا شاملًا**. أدى هذا كله إلى تآكل الثقة بين الشريكين. من جانبهم، رأى الجنوبيون في تأخر التنفيذ وتصاعد الخلافات دليلاً على أن **الخرطوم ليست جادة في الشراكة**، وأن الانفصال هو الخيار الوحيد الآمن. ومن جانب الشمال، رأى تيار قوي داخل المؤتمر الوطني، خاصة الأمن والعسكر، أن التنازلات للجنوب كبيرة وخطيرة، وبدأ في التخطيط لسيناريوهات ما بعد الانفصال، خاصة السيطرة على حقول النفط.

انفصال الجنوب وتداعياته المزلزلة. عندما جاء موعد الاستفتاء في يناير 2011، صوتت الغالبية الساحقة من الجنوبيين (98.83%) لصالح الانفصال. كان هذا الحدث التاريخي هو الإعلان الرسمي عن فشل مشروع بناء دولة سودانية موحدة على مدى 55 عامًا. لكن الانفصال لم يحل المشاكل، بل نقلها إلى مرحلة جديدة أكثر تعقيدًا. بقيت قضايا الحدود، خاصة منطقة أبيي، عالقة ومتفجرة. كما بقيت قضايا تقاسم الثروة (خاصة رسوم عبور النفط) مصدرًا للتوتر. والأهم من ذلك، أن انفصال الجنوب ترك النظام في الخرطوم في أزمة هوية وشرعية عميقة، حيث فقد شرعيته

الإسلامية العربية التي كانت تبرر هيمنته، وفقد أيضًا الجزء الأكبر من عائدات النفط. أدى ذلك إلى تصاعد الأزمة الاقتصادية الحادة، وإلى **محاولة النظام تعويض خسارته عبر التشدد أكثر في المناطق المهمشة المتبقية (دارفور، جنوب كردفان، النيل الأزرق)**، مما أشعل حروبًا جديدة فيها. لقد كانت اتفاقية السلام الشامل محطة فاصلة، لكنها كشفت أن السلام الحقيقي لا يُبنى على توزيع مغانم بين نخب مسلحة، بل على إعادة تأسيس عقد اجتماعي جديد يشمل الجميع.

الفصل الثامن: ثورة ديسمبر 2018 وإخفاق التحول الديمقراطي (2018-2023)

في ديسمبر 2018، انفجرت في الشوارع السودانية ثورة شعبية عارمة، شارك فيها ملايين السودانيين من جميع الأقاليم والخلفيات. كانت هذه الثورة، التي أطاحت بنظام عمر البشير الديكتاتوري بعد 30 عامًا، تعبيرًا عن اليأس من نظام الدولة القديم وأملًا في إمكانية تأسيس دولة جديدة. لكن هذا الأمل سرعان ما اصطدم بجدار الدولة العميقة والجيوش الموازية.

الأسباب الجذرية لثورة ديسمبر: تراكم الإخفاق. لم تكن الثورة مفاجئة، بل جاءت نتيجة تراكم ثلاث أزمات كبرى: أولاً، الأزمة الاقتصادية المدمرة التي تفاقمت بعد انفصال الجنوب وفقدان عائدات النفط، مما أدى إلى تضخم جامح (تجاوز 70%)، وانهيار قيمة الجنيه، ونقص حاد في الوقود والخبز والأدوية، مما جعل الحياة مستحيلة بالنسبة للغالبية. ثانيًا، القمع السياسي الشامل لنظام البشير، الذي حظر الأحزاب، وقمع الحريات، واعتقل النشطاء، واستخدم العنف المفرط ضد أي احتجاج. ثالثًا، استمرار الحروب الأهلية المرهقة في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق، والتي استنزفت الموارد وزادت من معاناة الناس. اجتمعت هذه العوامل لخلق حالة من الغضب العارم عبر كل الطبقات والأقاليم.

إنجازات الثورة: كسر جدار الخوف وإسقاط الرمز. نجحت الثورة في تحقيق إنجازين تاريخيين: الأول والأبرز كان الإطاحة بالرئيس عمر البشير في أبريل 2019، منهية بذلك أطول فترة حكم فردي في تاريخ السودان الحديث. والثاني كان فتح الفضاء السياسي على مصراعيه، حيث عادت الأحزاب، ونشطت الصحافة، وتشكلت نقابات، وبرزت أصوات من كل الأقاليم تطالب بحقوقها على الملأ. **أصبح من الممكن الحديث**

علنًا عن قضايا كانت تابوهات، مثل محاسبة مجرمي الحرب في دارفور، ومطالب الفيدرالية، والهيمنة الاقتصادية للمركز.

إخفاقات الفترة الانتقالية: الاصطدام بالدولة العميقة. بعد إطاحة البشير، تشكلت حكومة انتقالية مدنية-عسكرية برئاسة عبد الله حمدوك. لكن هذه الحكومة واجهت عقبات جسيمة أودت بها في النهاية. أولاً وأهمها، فشلت في إصلاح المؤسسة العسكرية والأمنية، وهي قلب الدولة العميقة. بقيت هياكل النظام القديم تحتفظ بقوتها وثرواتها واستقلاليتها عن الدولة المدنية. **رفضت هذه المؤسسات الخضوع للإصلاح والدمج تحت قيادة مدنية واحدة، واعتبرت نفسها الوصي على الدولة.** ثانيًا، فشلت الحكومة الانتقالية في معالجة الأزمة الاقتصادية الخانقة، بسبب المقاومة البيروقراطية، والفساد المستمر، وعدم حصولها على الدعم الدولي الكافي. ثالثًا، على صعيد السلام، وقعت الحكومة "اتفاقية جوبا للسلام" في أكتوبر 2020 مع معظم الحركات المسلحة (من دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق وغيرها). لكن هذه الاتفاقية، رغم شمولها، واجهت مشاكل تنفيذ كبيرة، خاصة فيما يتعلق بدمج المقاتلين في الجيش ونزع السلاح وأثارت استياءً في الشارع بسبب منحها مناصب وامتيازات كبيرة لقادة الحركات المسلحة دون ضمانات لتحقيق السلام الحقيقي على الأرض. كانت الفترة الانتقالية محاولة هشة لبناء جسر من النظام القديم إلى النظام الجديد، لكن **الجسر انهار عندما اصطدمت إرادة الشعب المدنية بجبروت المؤسسة العسكرية-الأمنية الرافضة للتغيير**، مما مهد الطريق للانقلاب العسكري في أكتوبر 2021 ثم للحرب الأهلية الشاملة في أبريل 2023.

الفصل التاسع: الحرب الأهلية الثالثة (أبريل 2023-الآن)

في صباح الخامس عشر من أبريل 2023، تحول الخلاف السياسي داخل المؤسسة الحاكمة في الخرطوم إلى حرب شاملة بالدبابات والطائرات في شوارع العاصمة وبقية أنحاء البلاد، معلنةً بداية أسوأ صراع في تاريخ السودان الحديث، وهو **صراع يلخص جميع إخفاقات الماضي.**

الأسباب المباشرة: صراع النخب العسكرية على إرث الدولة الفاشلة. اندلعت الحرب بين شريكي الحكم السابقين بعد الإطاحة بالبشير: الجيش السوداني النظامي بقيادة الفريق أول عبد الفتاح البرهان، وقوات الدعم السريع (RSF) بقيادة الفريق أول

محمد حمدان دقلو (حميدتي). كان السبب الظاهر هو الخلاف حول خطة دمج قوات الدعم السريع في الجيش النظامي، وهو بند أساسي في الاتفاقيات السياسية التي سبقت الحرب. لكن الجذور أعمق من ذلك: إنها صراع على السلطة والثروة في دولة منهارة. قوات الدعم السريع، التي نمت من مليشيا لدعم خطط المركز لتتحول إلى جيش موازٍ بقانون، يمتلك مصادر تمويل ضخمة (من الذهب والخدمات الأمنية وغيرها)، رفضت أن تذوب في الجيش التقليدي دون ضمانات كافية وتفقد استقلاليتها. والجيش النظامي، الذي يشعر بتآكل نفوذه لصالح القوى العسكرية الجديدة المنافسة، **رأى في ذلك فرصة للقضاء على منافسه والسيطرة الكاملة على الدولة.** باختصار، تحولت الحرب إلى صراع بين مؤسستين عسكريتين وقوى مدنية مركزية انتهازية ذات امتيازات تاريخية على إرث دولة فاشلة، كل منهم يدعي أنه يمثل "الشرعية" ويريد السيطرة على الموارد المتبقية.

الدور المحوري لجماعة الإخوان المسلمين في تأجيج الحرب. لعبت جماعة الإخوان المسلمين، من خلال سيطرتها على المؤسسة العسكرية ، دوراً أساسياً في تأجيج الصراع. فمن ناحية، حافظت الجماعة على نفوذ قوي داخل قيادات الجيش النظامي، خاصة عبر حلفائها التقليديين. ومن ناحية أخرى، طورت علاقات استراتيجية مع قوى خارجية اقليمية مستفيدة من الثروات الهائلة التي يتحكمون فيها . هذا الموقف المزدوج مكن الجماعة من لعب دور المحرك الخفي للحرب، حيث عملت على تأجيج التنافس بين الطرفين لمنع أي تسوية سياسية قد تقوض نفوذها. كما استخدمت الجماعة خطاباً أيديولوجياً لتبرير استمرار الحرب، مما جعل الحل السياسي أكثر تعقيداً.

أطراف النزاع والتداعيات الإنسانية الكارثية. تحولت الحرب بسرعة إلى صراع وجودي بلا قيود. **استخدم الجيش سلاح الطيران والقصف المدفعي الثقيل، بينما استخدمت قوات الدعم السريع أسلحتها الخفيفة والمتوسطة وقدراتها المتنقلة.** المأساة الحقيقية وقعت على المدنيين العزل. وفقًا لتقارير الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية، نزح أكثر من 8 ملايين شخص داخل السودان ولجأ أكثر من مليوني شخص إلى الدول المجاورة. توقف ما يصل إلى 80% من المستشفيات والمراكز الصحية عن العمل، إما بسبب الدمار أو النهب أو نقص العاملين. انهارت الأنظمة الأساسية: الكهرباء، المياه، الاتصالات، والصرف الصحي. تفشت الأوبئة، وانهار القطاع الزراعي، مما يهدد بحدوث مجاعة واسعة النطاق قد تكون الأسوأ في العقود

الأخيرة. لقد حولت الحرب السودان إلى واحدة من أسوأ الكوارث الإنسانية في العالم، **وكشفت عن هشاشة الدولة التي انهارت مؤسساتها تمامًا أمام أول اختبار حقيقي.**

الخاتمة: نحو إعادة تأسيس الدولة - دروس الماضي ومتطلبات المستقبل

إن **الحرب المدمرة التي تدور رحاها اليوم في السودان ليست حدثًا طارئًا أو مفاجئًا، بل هي التعبير المأساوي النهائي عن إخفاق تاريخي متراكم.** إنها **خلاصة سبعة عقود من إدارة الدولة عبر التمييز البنيوي، وصناعة الانقسامات الإثنية والجهوية، وتوظيف العنف كأداة للحكم،** ورفض الاعتراف بالتعدد، **وتأجيل العدالة لصالح استمرار هيمنة نخبة ضيقة في المركز.** السودان الذي نراه اليوم، ممزقًا بين مليشيات وجيش مؤدلج ومنهوب الثروات، ومشتت السكان، **هو النتيجة الحتمية لاختيارات سياسية بدأت مع تجاهل مطالب دارفور عام 1946، ورفض فيدرالية الجنوب عام 1947، واختيار الحل العسكري عام 1955،** واستكملت دائرتها بنموذج التمرد الأول الفاشل لداوود بولاد عام 1991، الذي كان نبوءة مبكرة بحتمية الانفجار اللاحق في دارفور.

من هذا التاريخ الأليم، يمكن استخلاص دروس أساسية لإعادة البناء، إذا ما أراد السودانيون الخروج من هذه الحلقة المفرغة:

فشل نموذج الدولة المركزية الأحادية. لقد أثبت التاريخ أن **النموذج المركزي الصارم، الذي يُدار من الخرطوم ويفرض هوية أحادية، فشل فشلاً ذريعًا في إدارة تنوع السودان الهائل.** أي مشروع مستقبلي **يجب أن يقوم على الاعتراف الدستوري والسياسي الكامل بالتعدد، واعتماد نظام لا مركزي حقيقي (فيدرالي أو كونفدرالي)** يمنح الأقاليم صلاحيات وسلطات حقيقية في إدارة شؤونها وتقرير مصيرها الثقافي والاقتصادي، ضمن إطار وحدة طوعية تقوم على المصالح المشتركة وليس الإكراه.

إشكالية المؤسسة العسكرية وتجذيرها للتهميش. يمثل الجيش السوداني نموذجًا مصغرًا للدولة التي تعاني من مركزية هيكلية. فبينما يتكون السواد الأعظم من الجنود وضباط الصف من خلفيات إقليمية واجتماعية متنوعة وغالباً من الأقاليم المهمشة، **تظل قيادات الجيش والأركان العليا محتكرة بشكل شبه كامل من قبل نخب تنتمي جغرافياً وثقافياً إلى المركز (مناطق النيل الأوسط والشمال).** لقد عملت هذه القيادات

تاريخياً على حماية امتيازاتها ومكانتها الطبقية، مستخدمةً الجيش كأداة للحفاظ على النظام السياسي القائم بدلاً من كونه مؤسسة وطنية محايدة تحمي السيادة والمواطنين. إن إصلاح الجيش لا يعني مجرد دمج مليشيات أو إعادة هيكلة تنظيمية، بل يتطلب ثورة ثقافية وإدارية تعيد تشكيل هويته ليكون جيشاً لكل السودانيين، يعكس في تركيبة قيادته وأفراده التنوع الحقيقي للبلاد، ويتحرر من الولاءات الجهوية والانتماءات السياسية الضيقة.

واقعية التعامل مع إشكالية المليشيات. إن الدعوة إلى "حل المليشيات وتسريحها" كما وردت في الخطاب التقليدي لبناء السلام، تظل مقولة نظرية بعيدة عن واقع السودان المعقد. فالمليشيات لم تعد مجرد مجموعات مسلحة عابرة يمكن حلها بإرادة سياسية، بل تحولت إلى مؤسسات اقتصادية وسياسية وعسكرية مترسخة، لها مصادر تمويلها وشبكات ولاءاتها ومصالحها المستقلة. بل إن أفراد هذه المليشيات هم أنفسهم ضحايا لسياسات الدولة، حيث تم تجنيدهم من مجتمعات مهمشة، وغالباً بعد حرمانهم من مصادر رزقهم التقليدية (كالرعي والزراعة) إما بفعل التصحر أو بسبب سياسات عنيفة استهدفت ثرواتهم الحيوانية أو أراضيهم. **لقد استخدمت الدولة سياسة "الاستنفار" هذه ببراعة، بزرع الضغائن بين المجموعات أو بمنح عطايا انتقائية، لتحويل الصراعات المحلية على الموارد إلى قوة عسكرية موجهة حسب مصلحة المركز**. لذلك، فإن أي عملية إصلاح أمني جادة يجب أن تتعامل مع هذه الكيانات بوصفها واقعاً قائماً، وليس مجرد التسريح الذي قد يخلق جيوشاً من العاطلين المسلحين.

إفلاس الأحزاب السياسية التقليدية. إن الأحزاب السياسية السودانية التي هيمنت على المشهد منذ الاستقلال (مثل الأمة والاتحادي ومشتقاتهما لاحقاً) لم تتمكن من التطور إلى أحزاب وطنية جامعة. فقد ظلت، في جوهرها، **تجمعات نخبوية تدور حول زعامات تاريخية وعائلية أو طائفية**، وترسخت كأحزاب للمركز تهيمن عليها نفس النخب التي تحتكر السلطة والثروة. **هذه الأحزاب كانت شريكاً أساسياً في إفساد المؤسسة العسكرية عبر التدخل في ترقيات الضباط وتعيينات القادة لضمان ولائهم السياسي، وتحويل الجيش إلى ورقة في الصراعات الحزبية الضيقة**. إن صورتها الفوقية البعيدة عن هموم المواطن العادي، وارتباطاتها بمصالح فئات محددة، وتاريخها في إدارة الأزمات بالفشل، يجعلها **غير مؤهلة لأن تكون المرجعية السياسية الوحيدة أو الأساسية للشعب السوداني في أي عملية إعادة بناء مستقبلية**.

المستقبل يتطلب ولادة قوى سياسية جديدة، قاعدية وشعبية، **تنبثق من رحم المعاناة والحراك الثوري، وتكون قادرة على تمثيل تطلعات الأجيال الجديدة وجميع المكونات المهمشة**.

الاعتراف بحالة الضحية الجماعية. يجب تنوير القارئ بحقيقة أن دوامة العنف هذه جعلت الجميع ضحايا، وإن بدرجات متفاوتة. فالمليشيات أنفسهم، في أصولهم الأولى، لم تخلق من فراغ. كثير من أفرادهم كانوا رعاة ومزارعين بسطاء، يعيشون حياة مستقرة مع حيواناتهم في مجتمعاتهم، حتى مورست عليهم سياسات استنفار ممنهجة من قبل الدولة المركزية. تم استغلال ضعف الدولة وغياب العدالة في حل النزاعات المحلية، وتم تغذية الخلافات وزرع الضغائن، أو **منح العطايا والسلاح بشكل انتقائي، لخلق ولاءات مسلحة**. وفي أحيان كثيرة، تم **حرمانهم من مصدر رزقهم عبر قتل مواشيهم أو سرقة أراضيهم بسياسات ممنهجة نفذها وكلاء محترفون للدولة أو للنخب الاقتصادية المرتبطة بها**. هذا لا يبرر جرائم ارتكبت لاحقاً، ولكنه يضع الظاهرة في سياقها التاريخي والاجتماعي، ويؤكد أن الحل لا يكون بإبادة الخصم، بل بمعالجة الظروف التي أنتجته.

بناءً على هذه الدروس، فإن إعادة تأسيس الدولة السودانية تتطلب، كحد أدنى، الخطوات التالية:

عقد مؤتمر دستوري شامل وسابق لأي ترتيبات سياسية ضيقة. يجب أن يجلس جميع ممثلي مكونات السودان (الأحزاب الجديدة والقديمة، النقابات، المجتمع المدني النشط، الحركات المسلحة، ممثلي الأقاليم والمناطق، النساء، الشباب، الضحايا) حول طاولة واحدة لوضع عقد اجتماعي جديد. هذا المؤتمر يجب أن يناقش ويقرر **الشكل النهائي للدولة (فيدرالية، كونفدرالية، لا مركزية)**، ونظام الحكم، وهوية الدولة الجامعة، وآليات توزيع السلطة والثروة بشكل عادل، قبل الانتقال إلى أي انتخابات أو تشكيل حكومات قد تعيد إنتاج الأزمات القديمة.

إصلاح جذري للمؤسسة العسكرية والأمنية. يجب العمل على تحويل الجيش من مؤسسة حارسة للنظام السياسي القائم إلى مؤسسة وطنية مهنية تحمي السيادة والدستور. يتطلب ذلك إعادة **هيكلة شاملة تضمن تمثيلاً عادلاً لجميع أقاليم السودان**

في صفوف الضباط والقادة، وقطع أي تدخل سياسي أو حزبي في شؤونه، وتخليصه من الولاءات الجهوية.

تفكيك اقتصاد الحرب وبناء اقتصاد مواطن. **يجب كسر احتكار النخب العسكرية والأمنية والسياسية التقليدية للاقتصاد، واستعادة السيطرة على الموارد الوطنية** (الذهب، الأراضي الزراعية، العقارات، العائدات الجمركية). يجب أن توجه الثروة نحو تنمية متوازنة تضمن عدالة توزيعية بين المركز والأقاليم، وإعادة إعمار المناطق المدمرة بالحروب، وبناء دولة رعاية اجتماعية تضمن الحد الأدنى من الكرامة الإنسانية لكل مواطن.

دور إقليمي ودولي داعم وليس فاعل. يحتاج السودان إلى دعم المجتمع الدولي، لكن هذا الدعم يجب أن يكون لمسار سوداني يقوده السودانيون أنفسهم. يجب أن يتركز الدعم على الجوانب الإنسانية العاجلة، **ودعم عملية المصالحة والعدالة الانتقالية، ومراقبة أي اتفاقيات سلام**، وليس على فرض حلول أو دعم أطراف على حساب أخرى، مما يعمق الانقسامات.

في ذكرى الاستقلال، يصبح السؤال المطروح على كل سوداني وسودانية هو: ماذا يعني الاستقلال اليوم؟ هل يعني الاستقلال عن المستعمر الأجنبي فقط، أم يعني أيضًا استقلال المواطن من الخوف والفاقة، واستقلال الأقاليم من التهميش والإقصاء، **واستقلال الدولة عن هيمنة المؤسسة العسكرية والنخب الحزبية الفاشلة؟** إن الاستقلال الحقيقي لا يتحقق برفع العلم الوطني فوق المباني الحكومية، بل يتحقق عندما يشعر كل مواطن، في أقصى جنوب البلاد أو أقصى غربها أو شرقها، بأن هذا العلم يمثله، ويحميه، ويضمن كرامته وحقه في العيش الكريم. لقد دفع السودان ثمناً باهظاً لتجربة الدولة المركزية الفاشلة. آن الأوان لبدء تجربة جديدة، تجربة الدولة العادلة الجامعة، التي لا تُبنى على أنقاض البعض، بل على أساس المساواة والحرية والعدالة للجميع.

المراجع الأساسية المقترحة للاستزادة:

1. بشير، محمد عمر. (1969). تطور التعليم في السودان 1898-1956. الخرطوم: جامعة الخرطوم.
2. خالد، منصور. (2003). النخبة السودانية وإدمان الفشل. لندن: دار الساقي.
3. دينق، فرانسيس مادينغ. (1995). حرب الرؤى: نزاع الهوية في السودان. واشنطن: مؤسسة بروكينجز.
4. دي وال، ألكس، وفلينت، جولي. (2005). دارفور: تاريخ قصير لحرب طويلة. لندن: زيد بوكس.
5. محمود، فاطمة بابكر. (2002). السودان: دارفور وصراع السلطة والثروة. القاهرة: مركز الدراسات السودانية.
6. Flint, J. (2010). The Sudan's Islamist Revolution and the Challenge of Darfur. In: R. Lobban and S. Spaulding (Eds.), Historical Dictionary of the Sudan.
7. تقارير الأمم المتحدة الدورية لمجلس الأمن حول السودان، وتقارير المقرر الخاص لحقوق الإنسان في السودان.
8. وثائق اتفاقيات السلام: أديس أبابا 1972، السلام الشامل 2005، جوبا 2020.
9. تقارير منظمات حقوقية مثل: هيومان رايتس ووتش، منظمة العفو الدولية، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.
10. الدراسات الحديثة حول حركة نهضة دارفور والتطور السياسي في دارفور ما قبل 2003.

المنظمة الإفريقية الأوروبية للعمل الإنساني والتنمية

📧 Email: oaahd11@gmail.com

🌐 Website: https://oaahd.org/en

💬 WhatsApp: +33 7 53 93 67 81